



فموردة والموصى به مالك بالقبول لا في مسألة واحدة وهو ان
 يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به
 في ملك ورثته. ومن وصى الى عبد او كافرا فاسبق اخر جهر
 القاضى من الوصية ونصب غيره ومن وصى الى عبد نفسه
 وفي الورثة كالم نفع الوصية ومن وصى الى من يحجز عنه
 القيام بالوصية ضم اليه القاضى غير ولو وصى الى اثنين
 لم يحجز لاحدهما ان تصرف عند اى حنيفة ومحمد ورضا جده
 الا بشرى كفن الميت وتجهينه وطعام الصغار وكسوفه
 ورد وديعة بعينها وعتق عبد بعينه والخصومة في
 حقوق الميت. ومن وصى لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله
 فلم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان وان وصى لاحدهما الثلث
 والاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا وان وصى لاحدهما
 بجميع ماله والاخر ثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث
 بينهما على اربعة اسهم عند اى يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة
 الثلث بينهما نصفان لا يضرب ابو حنيفة رحمه الله بالموصى له

بما زاد على الثلث الا في المجابة والسعاية والديارهم المسكدة
 ومن وصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية الا ان تبرئة
 الغرما من الدين ومن وصى بنصيب ابنه فالوصية باطله
 وان وصى بمثل نصيب ابنه جاز فان كان له اثنان للموصى له
 الثلث. ومن اعتق عبدا في مرضه اباع او باع ابا او ذهب
 فذلك كله وصية يعتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب
 الوصايا فان جازبا ثم اعتق فالجباة اولى عند اى حنيفة وان
 اعتق ثم جازبا فمما سوا وقال لا العتق اولى في الثلث وان وصى
 بجزء من ماله قبل الورثة اعطوا اما شيئا. ومن وصى بوصايا
 من حقوق الله تعالى قدمت الفريض منها قدمها الموصى واخرها
 مثل الحج والجهاد والزكاة والكفارات وما ليس بواجب
 قدم منه ما قدمه الموصى. ومن وصى بحجة الاسلام اجتمع
 رجلا من بلد محج راكبا فان لم تبلغ الوصية للنفقة اجتمعوا
 حيث تبلغ ومن خرج من بلد كاجافات في الطريق او وصى
 ان يحج عنه اجتمعوا منه من بلد عند اى حنيفة وقال لا يقع وصية

ما